

---

ورقة بحثية

---

# التمثيل السياسي والمجتمعي في سوريا:

## مراجعة تاريخية وتحديات مستقبلية

---

الكاتب  
زيدون الزعبي  
مدير في لوغاريت

الكاتب  
عمر عبد العزيز الحلاج  
شريك مؤسس في لوغاريت

٢٤ شباط ٢٠٢٦

## زيدون الزعبي

مدير في لوغاريت، حيث يقود مشاريع وأبحاث التنمية الدولية في المنطقة العربية. يغطي عمله تنمية المجتمع المدني، والحكم المحلي، وبناء السلام، والهوية الوطنية، وحل النزاعات، والمساعدات الإنسانية، والجنسية، والتيسير، والتدريب. منذ عام ٢٠١٦، قام بدعم مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا من خلال تسهيل اجتماعات المجلس الاستشاري النسائي وغرفة دعم المجتمع المدني. في السابق، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمنظمة UOSSM الفرنسية غير الحكومية، حيث أدار تحالفًا من المنظمات الإنسانية والطبية من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وتركيا لتقديم الإغاثة لضحايا الحرب في سوريا. حصل على درجة الدكتوراه في الإدارة، وعلى الدراسات العليا من الجامعة التقنية في برلين بألمانيا.

## بروفایل &lt;

## عمر عبد العزيز الحلاج

شريك مؤسس في لوغاريت، حيث يساهم في العديد من مشاريع الحوار والأبحاث والسياسات لبناء السلام والتعافي والتنمية والحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تغطي أبحاثه الجوانب المؤسسية والمالية والسياسية للبيئة الحضرية المبنية، الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP)، واقتصاد الحرب. شغل في السابق منصب الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية، وعمل في مجالس إدارة العديد من المنظمات غير الحكومية واللجان العامة ومؤسسات التمويل الصغير. حصل على جائزة الأغا خان للعمارة لعمله كقائد لفريق مشروع شبام للتنمية الحضرية في عام ٢٠٠٧، وشارك بعد ذلك في لجنة تحكيم جائزة الأغا خان واللجنة التوجيهية للجائزة.

## بروفایل &lt;

لوغاريت مؤسسة بحثية صغيرة تعمل في مشاريع التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. نقدم المعرفة التي تحتاجها المجتمعات والمؤسسات للاستفادة من مواردها ولتعزيز التنمية "الحقيقية".

تعرف على المزيد حول لوغاريت على موقعنا

<https://www.LUGARIT.com/>

تابع لوغاريت على منصات التواصل الاجتماعي

LinkedIn

<https://www.linkedin.com/company/LUGARIT>

X / Twitter

[https://x.com/LUGARIT\\_impact](https://x.com/LUGARIT_impact)

BlueSky

<https://bsky.app/profile/LUGARIT.com>

FaceBook

<https://www.facebook.com/LUGARIT>

Instagram

[https://www.instagram.com/LUGARIT\\_impact](https://www.instagram.com/LUGARIT_impact)

Threads

[https://www.threads.net/@LUGARIT\\_impact](https://www.threads.net/@LUGARIT_impact)

SoundCloud

<https://soundcloud.com/LUGARIT>

Medium

<https://medium.com/@LUGARIT>

## بيان

وجهات النظر المذكورة في هذا المحتوى هي آراء المؤلفين ولا تعكس وجهة نظر لوغاريت أو المواقف الرسمية لشركاء و عملاء لوغاريت.

لا تقدم لوغاريت أي ضمانات، سواء كانت صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بهذا المحتوى.

## حقوق النشر

© ٢٠٢٦ جميع الحقوق محفوظة للوغاريت

## تاريخ النشر

٢٤ شباط ٢٠٢٦

## المحتويات

|        |                                                                                |    |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------|----|
| 1.     | مقدمة.....                                                                     | 4  |
| 2.     | الإطار النظري.....                                                             | 6  |
| 1.2.   | مؤسسات التمثيل.....                                                            | 6  |
| 1.1.2. | منظومة التمثيل التقليدية.....                                                  | 6  |
| 2.1.2. | منظومة التمثيل غير التقليدية.....                                              | 7  |
| 2.2.   | آليات وأدوات التمثيل.....                                                      | 9  |
| 1.2.2. | الأدوات الانتخابية التقليدية.....                                              | 9  |
| 2.2.2. | أهداف الحكومات غير الديمقراطية من إجراء الانتخابات.....                        | 10 |
| 3.2.2. | الحكومات غير الديمقراطية وإدارة الولاءات المجتمعية خارج منظومة الانتخابات..... | 12 |
| 3.     | منظومة التمثيل لدى النظام السابق.....                                          | 14 |
| 1.3.   | مؤسسات التمثيل التقليدي.....                                                   | 14 |
| 1.1.3. | مجلس الشعب.....                                                                | 15 |
| 2.1.3. | المجالس المحلية.....                                                           | 17 |
| 2.3.   | أهداف النظام السابق من النظام الانتخابي المعمول به تحت سلطته.....              | 17 |
| 3.3.   | مؤسسات التمثيل غير التقليدي.....                                               | 19 |
| 4.     | خلاصة.....                                                                     | 21 |

# 1. مقدمة

تمر سوريا بلحظة فارقة بعد سقوط نظام الأسد، وتبين عمق الانقسامات الطائفية والعرقية والمجتمعية التي خلفتها سنوات من التجيش غير المعلن بين المكونات الهوياتية في سوريا. انفجرت المعادلات القلقة التي استعملها النظام للموازنة والتحكم بالمجتمع السوري، دون أن يوجد بديل جاهز لتمثيل المجتمع سياسياً واجتماعياً بطريقة عادلة ومقبولة مجتمعياً. ظهرت الانقسامات الطائفية على السطح بشكل حاد خاصة في المنطقة الساحلية والوسطى، ولم يفض مسار المفاوضات بين الحكومة المركزية وقوات سوريا الديمقراطية قسد إلى إطار سياسي واضح حتى الآن، كما أدت الأحداث المؤسفة في السويداء إلى حالة من الاستعصاء لن يمكن تجاوزها بسهولة. في ظل هذه التوترات قد تبدو التشكلات الهوياتية وكأنها الناظم الوحيد للمجتمع. ولكن الحال أن المجتمع يحتاج إلى أطر تمثيلية أكثر تنوعاً تضمن الموازنة بين تمثيل المواطنين والمواطنات كأفراد متساويين في الحقوق والواجبات وبين تمثيل الجماعات بتشكيلاتها المختلفة—المناطقية والدينية والطائفية والعرقية والاجتماعية والقبلية. فحوامل التمثيل السياسي تكاد تعكس بطريقة أو بأخرى الشروح المجتمعية التي خفها نظام الأسد.

لذا تظهر الحاجة ملحة اليوم إلى إطار تمثيلي عادل ومقبول مجتمعياً، وخصوصاً في ظل الانتقادات للإطار التمثيلي الذي طرحته السلطة الانتقالية في تشكيل مجلس الشعب من جهة، وصعوبة توفير إطار تمثيلي يشمل جميع المناطق بعد سنوات الحرب وغياب الإحصاء والوثائق والظروف الأمنية التي يمكن أن تجرى فيها انتخابات ديمقراطية وتمثيلية. ومما لا شك فيه أن مسألة التمثيل السياسي، ستبقى محط نقاش وتفاوض بين القوى المجتمعية والمحلية وبين السلطات الانتقالية، وذلك لمحورية هذه القضية بالنسبة لمستقبل البلاد عموماً ولتحويل شرعية السلطات الانتقالية من ثورية إلى تمثيلية حقيقية. خصوصاً مع استمرار حالة فقدان الثقة – بدرجات متفاوتة – بين السلطة الانتقالية والمجتمعات المتنوعة، والحاجة الماسة لعملية سياسية شاملة في هذه المرحلة التأسيسية، تبدأ من معالجة جذور المشكلة وتخفف آثارها وتمنع تكرارها بالمستقبل.

ولهذا ننشر هذه الورقة اليوم، لإدراكنا أن مراجعة الأطر التمثيلية التي أرساها النظام البائد هي ضرورة قصوى في المرحلة الانتقالية، ليس من باب التاريخ السياسي فحسب، بل للمساهمة في تفكيك الهندسة العميقة التي اعتمدها نظام الأسد في حكم البلاد لعقود بناءً على شرعية زائفة. سنحاول في هذه الورقة توضيح كيف استخدم النظام البائد النظم الانتخابية التقليدية،<sup>1</sup> (الانتخابات) وشبكات التمثيل غير التقليدية،<sup>2</sup> (أي شبكات تمثيل غير انتخابية، سواء كانت مجتمعية (كالتوافق بين القوى المحلية التقليدية) أو سياسية كالتعيينات) لبناء شرعية التصفيق والمحسوبيات من جهة، وضرب المكونات المجتمعية بعضها ببعض للحفاظ على دور السلطة المركزية كصمام الأمان الوحيد بينها مما يضعف القوى المجتمعية والسياسية ويسمح باحتكار السلطة من جهة أخرى.

نهدف من هذه العملية إلى قراءة آليات التمثيل السياسي التي مرت بها البلاد حتى سقوط النظام لاستقراء التحديات السياسية والاجتماعية التي ستفرض نفسها مستقبلاً عند تطوير آليات انتخابية تكون أكثر إنصافاً

<sup>1</sup> المقصود بالتقليدية هنا هو التعريف الكلاسيكي للتمثيل السياسي عبر منظومات الانتخاب. إن وجود انتخابات في منظومة سياسية معينة لا يعني بالضرورة كون تلك المنظومة ديمقراطية وعادلة أو شفافة. ولكن المنظار التقليدي في العلوم السياسية يرى في الانتخابات شرطاً لازماً وإن لم يكن كافاً للتمثيل السياسي.

<sup>2</sup> المقصود بالآليات التمثيلية غير التقليدية هي خروجها عن منطق التمثيل السياسي الذي تفترضه النظم السياسية الديمقراطية والتي تعتمد أساساً على الانتخابات. فقد تلجأ الأنظمة السياسية لقنوات غير مباشرة مع المجتمعات المحلية لا تمر عبر التمثيل السياسي. وهي وإن كانت تستحضر قوى وعلاقات وقيم مجتمعية تقليدية في بعض الأحيان إلا أنها لا تتبع قواعد الانتخابات الديمقراطية التقليدية.

وشفافية وقدرة على نقل أصوات المجتمع ومصالحة. وفي هذا السياق سنسعى تحديداً للإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن فهم منظومة التمثيل التقليدية لدى النظام البائد في إطارها السياسي والاجتماعي والأغراض السياسية التي توفرها المنظومة بإطارها القائم؟ ما هي الأدوات الانتخابية التي كانت تستعملها؟ وما هي الغايات السياسية (الداخلية والدولية) التي كانت تحققها هذه العملية رغم شكلية نتائجها؟
- ما هي أشكال التمثيل غير التقليدية التي كانت يتبعها النظام البائد، لضمان ولاء المكونات الاجتماعية والطبقات الاقتصادية المؤثرة بعيداً عن صناديق الاقتراع؟ كيف تم توظيف "الكوتا غير المعلنة" (للأقليات، العشائر، العوائل الكبرى، والنساء) لضمان نصاب تمثيلي شكلي يحقق الاستقرار الاجتماعي مع بقاء السلطة الفعلية في يد المركز؟

سيقدم البحث بدايةً إطاراً نظرياً لفهم إشكاليات التمثيل السياسي التقليدي وغير التقليدي في منظومات ذات مؤسسات وتقاليد غير ديمقراطية لننتقل بعدها للحديث عن مستويات التمثيل، شكله الرسمي وغير الرسمي في كما تطورت عبر حكم البعث، خاصة كما تجلت في سنوات النزاع في مناطق سيطرة النظام السابق، محاولين فهم أدواته وغاياته من كل منها.

## 2. الإطار النظري

### 1.2. مؤسسات التمثيل

كما ذكرنا تستخدم الحكومات غير الديمقراطية منظومات انتخابية تقليدية للتمثيل وأخرى غير تقليدية، تستطيع من خلال المعايير بينهما إحكام قبضتها على المجتمع والحياة العامة من خلال تدوير المناصب العامة والأدوار المجتمعية دون أن تفضي تلك الآليات إلى منافس حقيقي للسلطة. نستعرض فيما يلي المؤسسات التقليدية وغير التقليدية في التمثيل.

#### 1.1.2. منظومة التمثيل التقليدية

نقصد بمنظومة التمثيل التقليدية، أية منظومة تستعمل الأطر الانتخابية لبناء التمثيل السياسي واكتساب الشرعية عبر صناديق الانتخاب، كانتخابات الرئاسة ومجلس الشعب والمجالس المحلية، وغرف التجارة والصناعة، والنقابات، وغيرها.

في الأنظمة غير الديمقراطية، تتصف هذه المنظومة بالشكلية من خلال تنظيم عمليات انتخابية مضبوطة بشكل كبير، أو حتى بشكل مطلق، من قبل السلطات الحاكمة، وبآليات مهندسة تضمن عبرها نجاح الأشخاص والتيارات التي تريد لها أن تنجح. تعمل السلطات من خلال هذه الانتخابات على توليد صورة احتفالية وبتغطية كبيرة من الإعلام لإظهار الإرادة الشعبية من خلال حماس الجماهير فيما يسمى "الشرعية من خلال التصفيق" والتي تعتبرها الأنظمة الشمولية أفضل طريقة لبناء كتلة وازنة من تمثيل إرادة الشعب بدلاً من تقسيم السلطة في البرلمانات إلى كتل صغيرة لا تستطيع أن تتوافق حول السياسات الوطنية،<sup>3</sup> تتسم هذه العملية بالمقومات التالية:

#### • تحكم كامل بالانتخابات:

حيث تجرى الانتخابات، برقابة مكثفة من السلطة. رغم اتخاذ السلطات لكافة التدابير الشكلية لضمان شفافية الانتخابات، يظل التلاعب بالنتائج ممكناً من خلال حشو الأصوات (صناديق المناطق النائية) وتزوير الأصوات والسيطرة على اللجان الانتخابية لضمان فوز الحزب الحاكم وحلفائه في كافة المناطق دون أي استثناء. ويمكن التلاعب بتصميم النظام الانتخابي ورسم حدود الدوائر الانتخابية للغرض نفسه. غالباً لا يكون التلاعب بغرض الفوز فحسب، كونه مضمون في غالب الأحيان، ولكن لتزوير نسبة المشاركة على سبيل المثال وإيصال رسائل سياسية حول المساحات المتاحة للمعارضة في حال قررت التفاوض والخوض في حكومات وحدة وطنية أو التشارك في السلطة. كما يمكن أن يستخدم التلاعب أحياناً لضمان فوز (أو خسارة) شخصيات مستقلة، والتي يتم استقطابها لغرض استمالة شبكتها الاجتماعية وربطها بشبكات المحسوبية للسلطة.

<sup>3</sup> Schmitt, C. (2008). *Constitutional Theory*. Trans. And Ed. Jeffrey Seitzer. Durham: Duke University Press. P. 273-274.

### • المجالس المحكومة:

توجد برلمانات وهيئات ذات صفة تشريعية أو شبه تشريعية أخرى، كمجالس المحافظات، والمدن، وسواها، ولكنها عادةً ما تتسم بوجود غالبية كاسحة للحزب الحاكم، حيث لا تعمل هذه الهيئات كضوابط حقيقية على السلطة التنفيذية، أو أطر تمثيل حقيقية لمصالح المجتمعات، بل ينحصر دورها في توفير غطاء قانوني لقرارات الحاكم من جهة، ومن جهة أخرى، بناء شبكة محسوبيات من القادة المجتمعيين، ورجال الأعمال، حيث تمنح هذه الشخصيات بعض المزايا بمقابل توفير دعم للسلطات، مثال على ذلك زعماء العشائر، ورجال الأعمال، والوجهاء المحليين.

### • الأحزاب:

تسعى السلطات عموماً إلى استغلال المؤسسات الحزبية، لبناء توازنات اجتماعية تسهل عليها عملية التحكم بالمجتمع. وأحياناً تستخدم الأحزاب الحاكمة الانتخابات لتقسيم وضعه قوة منافيسها ثم استمالاتهم فرادى في اتفاقات مشاركة في السلطة وإعطائهم حقائب وزارية ثانوية. وتساعد الانتخابات في تلك الحالة في تدوير الكراسي بين الأقطاب المعارضة لمنع تجمعها وفق مشروع سياسي معارض واحد. غالباً ما تمتعت سلطة حزب البعث، على الأقل حتى فترة ما قبل بداية الثورة والنزاع الذي تلاها بسلطة مطلقة اضطرت للتنازل مرحلياً في أول جولات انتخابية لقبول بعض الشخصيات المستقلة، ثم عادت سلطة البعث بطريقة فجأة ومباشرة، خاصة بعد الانتخابات الحزبية التي جرت في العام 2024.

## 2.1.2. منظومة التمثيل غير التقليدية

لا تعتمد السلطات غير الديمقراطية على المؤسسات التمثيلية وحدها كأداة تمثيل - تقليدية - لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، بل توسع أدواتها لبناء شبكات المصالح الخاصة بها عبر مزيج من التعيينات في المؤسسات الحكومية العسكرية، والأمنية، والمدنية، ومنظمات المجتمع المدني، والأطر الحزبية، وسواها. تحاول السلطات عبر هذه المؤسسات أن تؤمن تمثيلاً للمجموعات الإثنية، والبنى الاجتماعية الأخرى كالعشائر، والعوائل، والطوائف بما يضمن ولاء قيادات ووجهاء هذه البنى، ومن خلفها المجتمعات والكيانات التي تنتمي إليها. إضافة إلى مثل هذه المؤسسات، تسعى الحكومات غير الديمقراطية إلى بناء تحالفات اقتصادية مع شخصيات ووجهاء توفر بعض المصالح لمجتمعات محددة.

تتضمن هذه الشبكات:

### • شبكات رجال الأعمال:

تعمل السلطات على التحالف مع شبكات من رجال الأعمال تضمن من خلالها تمثيل تشكيلات اجتماعية معينة. على سبيل المثال، يكون رئيس اتحاد غرف تجارة سوريا من خلفية دمشقية، في حين يكون نائبا من حلب ومن حمص في غالب الأحيان (من عوائل مثل عائلة طيارة والسباعي مثلاً) لضمان

<sup>4</sup> على سبيل المثال، يتم في محافظتي درعا والسويداء وإدلب تعيين أمناء فروع من عوائل صغيرة التعداد، ولم يحدث قط أن تم تعيين أمين فرع للحزب من عائلة الحريري، أو الزعبي، أو المسالمة، في درعا أو الأطرش والحلبي في السويداء. وكذلك الأمر بالنسبة للعشائر الكبرى في دير الزور (مع استثناءات قليلة). يعود الأمر إلى أن أمين الفرع يحظى بقوة مؤثرة في سلسلة القرار، على عكس مجلس الشعب. ويتم انتقانه من مكونات اجتماعية أو عشائرية أضعف لضمان ولائه للسلطة المركزية. عملياً يتم إرضاء العوائل الكبرى في مجلس الشعب الذي له دور اجتماعي أكثر منه سياسي في سوريا، في حين يعهد إلى العوائل الأصغر القيادات الحقيقية في المحافظة، بشكل لا يستطيع أحد أن يجمع سلطة اجتماعية وأخرى سياسية في الوقت ذات في أي محافظة.

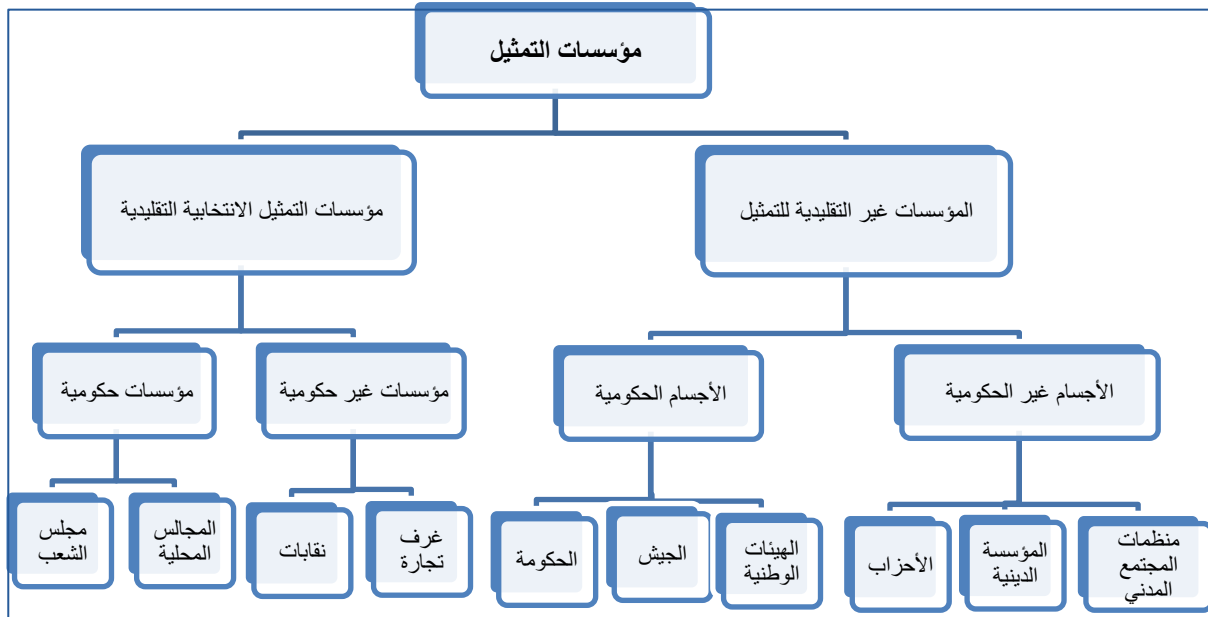
تمثيل المحافظات من جهة والعوائل من جهة ثانية. غير أنه غالباً ما يكون هناك شخصيات تلعب في الخلف لتوجيه دفة مثل هذه المؤسسات. فمثلاً في السنوات الأخيرة من عمر النظام كانت عائلة القاطرجي في حلب هي من تدير العملية، بالتعاون مع السلطات الأمنية في حلب ودمشق.

#### • المجتمع المدني الذي تسيطر عليه الحكومات:

غالباً ما يتم اختيار بعض الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أو إنشاؤها من قبل السلطات لمحاكاة قطاع مدني تستطيع من خلاله الهيمنة على بعض القطاعات، وتمثيل بعض المصالح المجتمعية، مثل الجمعيات الخيرية في دمشق وحلب. ولعبت منظمات كالأمانة السورية للتنمية دوراً لاستقطاب الفئات الشبابية واللاعبين الاقتصاديين ذوي التوجهات الليبرالية قبل النزاع والتوجهات النيولبرالية بعد بدء النزاع.

#### • القادة الثقافيون والدينيون:

تستقطب منظومات الحكم زعماء ثقافيين ودينيين مؤثرين، مستخدمةً سلطتهم لتأييد النظام وإضفاء الشرعية على أفعاله بين عامة السكان، غير أن اختيارهم لا يبتعد عن آليات التمثيل الاجتماعي التي تسعى السلطات من خلالها إلى إرضاء فئات اجتماعية بعينها، كرجال الدين في حلب، ودمشق، وحمص، وسواها. وتقوم أحياناً بخلق المنافسة بينهم لكي يرتبط كل منهم منفرداً بشبكات السلطة ولا يتجمعوا ليشكلوا كتلة وازنة من المصالح.



الشكل 1: الإطار المؤسسي للتمثيل

## 2.2. آليات وأدوات التمثيل

### 1.2.2. الأدوات الانتخابية التقليدية

كحال الأنظمة الديمقراطية تستخدم الأنظمة غير الديمقراطية أدوات انتخابية قانونية وإن لم تكن ديمقراطية للتحكم بعملية الانتخابات. تعمل هذه الأنظمة على بناء نظم انتخابية تساعد على التحكم بالعملية ونتائجها بأقل تدخل ممكن في عملية التصويت بحد ذاتها.

#### أولاً عائلة النظام الانتخابي

والتي نقصد بها النظام الأكثر شيوعاً أو النسبي أو المختلط وتفرعات كل منها. لا يوجد عائلة نظام انتخابي محدد تستخدمها الأنظمة غير الديمقراطية، فهناك من يستعمل النظام المختلط، كمصر وروسيا الاتحادية، والنظام النسبي في الجزائر ورواندا، والنظام الأكثر شيوعاً في بيلاروسيا. لكل منظومة حكومة أدواتها في الاستفادة من النظام الانتخابي المستعمل، ولذلك، سنسعى لفهم النظام الانتخابي في سوريا، محاولين فهم أسباب اختياره، وآليات تطبيقه، وكيفية الاستفادة من منظومة الحكم في هذه المناطق من النظام الانتخابي.

#### ثانياً تقسيم الدوائر الانتخابية

وهو عملية تحديد الحدود الجغرافية التي تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية، بحيث يمثل كل منها مجموعة من المواطنين في مجلس الشعب أو المجالس المحلية. يُفترض أن تساعد هذه العملية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في التمثيل، حيث يتم توزيع المقاعد الانتخابية بناءً على عدد السكان، وربما التركيبة السكانية. غير أن هذه العملية سواء كان ذلك في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية، فإن هذه الأداة تُستخدم كأداة سياسية لضمان بقاء السلطة في يد النخبة الحاكمة. تسمى هذه العملية بالجرمندر (Gerrymandering)،<sup>5</sup> والتي تتمثل بتجميع، أو تقسيم "الأطراف المعارضة"، أو مجموعات سكانية بعينها، في عدد محدد من الدوائر بحيث يخسرون الأغلبية في معظمها، أو كلها.

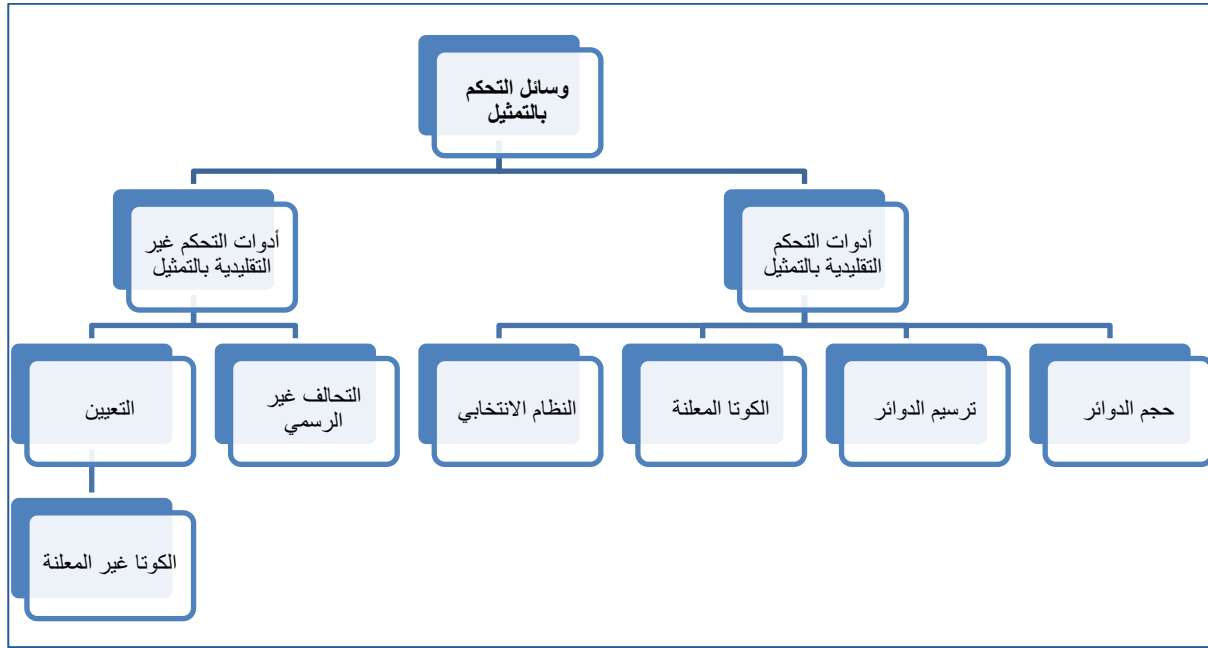
#### ثالثاً حجم الدوائر

والذي نقصد به عدد مقاعد كل دائرة انتخابية تخصصها الأنظمة لها. يشكل حجم الدوائر الانتخابية جزءاً من المعادلات الرياضية لكسب الانتخابات، وغالباً ما تقوم السلطات بالتحكم بحجم الدوائر الانتخابية بشكل يساعد على معاقبة أو مكافأة المناطق بحسب مستوى ولائها.

#### رابعاً الكوتا المعلنة

والتي نقصد بها الكوتا المنصوص عليها في الدساتير و/أو القوانين الانتخابية بتخصيص فئة اجتماعية بعدد مقاعد محدد أو بحد أدنى منه، كتلك المخصصة للنساء أو الشباب أو الأقليات. تستعمل هذه الكوتا كواحدة من أدوات الأنظمة غير الديمقراطية لرفع مستوى تحكمها بالعملية.

<sup>5</sup> كلمة منحوتة من اسم إيريديج جيرري، أول من استخدمها، وماندر، المشتقة من اسم سالماندر (الحرباء) نسبة إلى شكل الحرباء الذي نتج عن رسم أول خريطة تلاعب بالدوائر الانتخابية.



الشكل 2: آليات وأدوات التمثيل

## 2.2.2 أهداف الحكومات غير الديمقراطية من إجراء الانتخابات

يُنظر إلى الانتخابات على أنها مكون أساسي للديمقراطية، فهي بمثابة آلية للانتقال السلمي للسلطة وانعكاس لإرادة الشعب. ومع ذلك، لا تقتصر الانتخابات على الدول الديمقراطية، بل تكاد تكون ركناً أساسياً من أركان السلطات غير الديمقراطية في كثير من الأحيان. في هذه السياقات، تخدم الانتخابات أغراضاً مختلفة، محافظة على واجهة الديمقراطية من منطلق تمثيل إرادة عليا وموحدة للشعب، مع ضمان استمرار الحكم الاستبدادي. فهي لا توفر فرصة حقيقية للمواطنين لتغيير حكومتهم أو التأثير على سياساتها، ولكنها تفيد المنظومات السياسية لتحقيق أهداف سياسية أخرى، وهي:<sup>6</sup>

### • الشرعية:

فالانتخابات توفر غطاءً من الشرعية للحكومات المستبدة. فمن خلال إجراء الانتخابات، يمكن لهذه الأنظمة أن تدعي أنها منتخبة ديمقراطياً وتستخدم هذا الادعاء للحصول على القبول المحلي والدولي. يساعد ظهور الدعم الشعبي، حتى ولو كان مصطنعاً، في تبرير استمرار سيطرة الطبقة الحاكمة على السلطة وإظهار قوة الحكومة على فرض إرادتها.

### • التحكم والاستقرار:

غالباً ما تكون الانتخابات في البلدان غير الديمقراطية بمثابة وسيلة للسيطرة. فمن خلال إدارة العملية الانتخابية بعناية، تستطيع الأنظمة اكتشاف التهديدات المحتملة وتحييدها. كما يمكن أن تكون الانتخابات بمثابة أداة تحكم تسمح للمواطنين بالتعبير عن إحباطاتهم بطريقة خاضعة للرقابة دون تحدي استقرار النظام. بمعنى آخر، تشكل مثل هذه الانتخابات أداة قياس للرأي العام، والذي يعبر عن ذاته بأدوات

<sup>6</sup> Kirshner, A. S. (2018). *Nonideal Democratic Authority: The Case of Undemocratic Elections*. Politics, Philosophy & Economics, 17(3), 257-276.

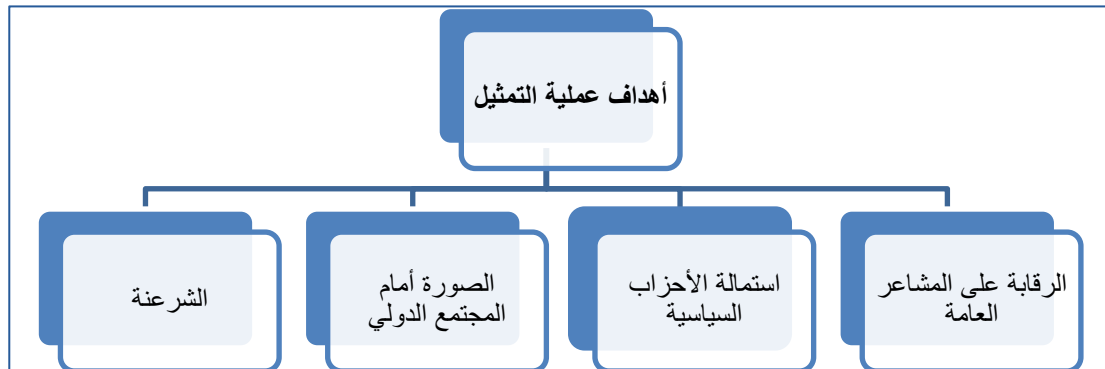
آمنة، كعدم المشاركة مثلاً، وبطريقة تستطيع من خلالها السلطات فهم التغيرات في المزاج الشعبي، دون أي تهديد لسلطتها وتحكمها بالمجتمع والدولة.<sup>7</sup> إضافة إلى ذلك، تسمح السلطة للقوى المؤيدة لها بالتنافس لتعريف حجمها المجتمعي الفعلي وقدرتها على التحالفات السياسية. في سوريا كانت الانتخابات ولم تنزل عملية توازن بين الأفرع الأمنية وحزب البعث على المستوى المحلي وقدرتها على تجميع قبضتها على المستوى الوطني، بحيث يلعب المركز دور الموازنة بين الفرقاء الموالين ويكسب من دوره الوازن في المعايير بينها.

### • صورة المنظومة أمام المجتمع الدولي:

إن إجراء الانتخابات يمكن أن يحسن صورة المنظومة السياسية في الملعب الدولي. إذا تسعى السلطات، أياً كان توجهها، إلى أن توفر حاجزاً أمام التدخلات الخارجية، عبر التأكيد أنها منتخبة ديموقراطياً، وبأنها تحظى بدعم شعبي واسع، وبأنها عصرية وملتزمة بالمعايير الدولية، إلى حد أنها تستقدم مراقبين دوليين، والذين سيكونون في غالب الأمر من دول حليفة للسلطة الحاكمة.

### • استمالة القوى السياسية الأخرى:

تُستخدم الانتخابات في بعض الحالات لاستمالة القوى السياسية الأخرى، وحتى المعارضة، عبر منحها بعض الحصص في البرلمانات لكسب تأييدها، أو لمنعها من الالتحاق بالخصوم، أو لتخفيف الحاجة لاستخدام العنف في السيطرة على الملعب السياسي.<sup>8</sup> من خلال السماح بمشاركة محدودة في عملية انتخابية خاضعة للرقابة، تستطيع الأنظمة خلق حالة من التعددية الزائفة، مع تقليل احتمالات ظهور حركات المعارضة الراديكالية. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تساعد في تقسيم وإضعاف جماعات المعارضة، مما يسهل إدارتها، كما حدث مثلاً عندما تم انتخاب بعض ممثلي حزب الإرادة الشعبية في العام 2012.



الشكل 3: أهداف عملية التمثيل في الأنظمة غير الديمقراطية

<sup>7</sup> كما حدث مثلاً في العام 1987 عندما لم تنجح قائمة الجبهة الوطنية في إحدى قرى حوران، مما استدعى ترسيخ القبضة الأمنية حول ريفها، ومن ثم اعتقال بعض الشبان

<sup>8</sup> Svolik, M. W. (2012). *The Politics of Authoritarian Rule*. Cambridge: Cambridge University Press. P. 116 ff.

### 3.2.2. الحكومات غير الديمقراطية وإدارة الولاءات المجتمعية خارج منظومة الانتخابات

تحتاج الحكومات غير الديمقراطية إلى قدر كاف من المقبولية المجتمعية لإرضاء كتلة حرجية من السكان بالدور السيادي الذي تفرضه عليهم وإلا فإن اللجوء إلى القمع لوحده لا يفيد في البقاء في السلطة على المدى البعيد. وحيث أنها لا تستطيع غالباً استقطاب قوى منتجة حقيقية للاستثمار وبناء قواعد اقتصادية متينة بدون ضمانات قوية لحماية أدوار المنتجين في المجتمع، فإن أغلب الدول غير الديمقراطية تعتمد على توزيع ريع الدولة بدلاً لتوزيع فرص النمو والتقدم في المجتمع. هذا لا يعني غياب الإنتاج في تلك الدول ولكن يعني أن الكتلة الغالبة من الاقتصاد السياسي في تلك الدول يرتبط بتوزيع موارد الدولة بدون إنتاج قيمة مضافة فعلية عليها (مثلاً توزيع عائدات النفط والثروات الطبيعية ورسوم العبور/الترانزيت المرتبطة بالموقع الجغرافي للبلاد).<sup>9</sup> وينشأ نتيجة لذلك اقتصاد سياسي ريعي يكون دور الحكومة فيه التوازن بين النخب الوطنية الكبرى في تقاسم ذلك الريع ومن ثم توزيعه بدورهم على شبكاتهم المجتمعية والسياسية التي تدعمهم في لعبة مشروعية التصفيق التي ناقشناها أعلاه.

في سوريا ارتبطت نسبة كبيرة من المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر بشبكات الولاء والمحسوبيات، رغبة أو مضطرة. فالحصول على فرصة عمل أو مقعد في الجامعة أو مسكن في جمعية سكنية أو قرض زراعي أو حتى الحق في تأسيس منظمة غير حكومية كان يرتبط بطريقة أو بأخرى باقتصاد رسمي لا يمكن الدخول إليه إلا عبر بوابات المحسوبية أو معرفات مؤسساتية تتحكم فيها نخب مرتبطة مباشرة بشبكات الولاء.<sup>10</sup> مع مرور الوقت صار من الصعب توزيع الریوع عبر شبكات المحسوبية المختلفة وصارت نسبة الناس القادرة على الوصول إلى الاقتصاد الرسمي للدولة أقل مما دفع أعداد أكبر منهم نحو الاقتصاد غير الرسمي في العمل والسكن والخدمات.

مع تعذر توزيع الريع بشكل عادل وتنافسي بين الفعاليات المجتمعية بناء على الكفاءات والقوة الإنتاجية الحقيقية، تلعب النخب المجتمعية دوراً حاسماً في توفير صمامات الاستقرار للحكومات غير الديمقراطية وذلك من خلال استخدامها لمكانتها الاجتماعية أو استغلالها للتركيبة الهوياتية للمجتمع—طائفياً ودينياً وعرقياً وعائلياً وقبلياً ومناطقياً وما إليه. ويصبح إرضاء تلك النخب أداة أقل كلفة وأكثر نجاعة للأنظمة غير الديمقراطية من إدارة منظومات حوكمية رسمية أو انتخابية محضة. ويصبح من الضرورة فهم التمثيل المجتمعي كأداة لتوزيع المحسوبيات لضمان تفتت المجتمع وعدم تحريك كتل مجتمعية واسعة مطالبة بحقوقها في الدولة.

و غالباً ما تستخدم السلطات غير الحكومية أجهزة الدولة التنفيذية والأمنية والعسكرية والحزبية كأداة أكثر فاعلية في إدارة المحسوبيات من منظومات المجالس المنتخبة—حتى الصورية منها. وفي حالات النزاع تزال كل الأغنية والمسميات الرسمية لآليات التوظيف ضمن تلك الأجهزة وتوجه مؤسسات الدولة بشكل شبه كلي إلى التعامل مع المؤسسات العامة على أنها أقطاعات وظيفية في سوق سياسي بكل ما للسوق السياسي من معنى تجاري مباشر.<sup>11</sup> لذا فإن فهم منظومة السلطة في الحكومات غير الديمقراطية لا يمكن أن تختزل بدكتاتورية

<sup>9</sup> Acemoglu, D., Robinson, James A. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Business.

<sup>10</sup> Hallaj, Omar Abdulaziz (2021). *Formality, Informality, and the Resilience of the Syrian Political Economy*. The Geneva Center for Security Policy.

<sup>11</sup> De Waal, Alex, et al. (2020). *A Theory of Change for Violent Political Marketplaces*. London School of Economics, Conflict Research Programme: London.

رأس الهرم، ويجب أن تفهم في سياق توزيع الحصص والمناصب والوظائف ضمن شبكات الولاء. وربما تعطي قراءة خرائط الوظائف العامة والتعيينات قراءة أدق عن توزيع السلطة من الأنظمة الانتخابية. فهي تعكس توزيع السلطة والموارد وليس فقط الدور الوجيه للنخب.

بالطبع تخشى المنظومات غير الديمقراطية من تركز موارد وسلطة كبيرة عند أي منافس محتمل. وتسعى المنظومات غير الديمقراطية إلى تدوير المراكز والمناصب لكيلا يتاح للنخب تجميع حوامل مجتمعية قادرة على تهديد مصالح رأس الهرم. وتقوم السلطات غير الديمقراطية إضافة إلى تدوير المناصب والتعيينات بين شبكات الولاء المختلفة بضرب تلك الشبكات ببعضها البعض حتى لا يتاح لها أن تبني تحالفات مجتمعية واسعة تستطيع منافسة السلطة المركزية. وبالعالم تمتزج سياسة تدوير المناصب بسياسة بناء الهويات الصغرى لغرض التحكم بالقاعدة المجتمعية عبر بوابات التحكم بالتمثيل المجتمعي الضيق من خلال التعيينات وتوزيع الربح غير المباشر.<sup>12</sup>

<sup>12</sup> Statcher, Joshua. (2012). *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*. Stanford University Press: Stanford, California.

### 3. منظومة التمثيل لدى النظام السابق

في زمن النظام البائد، بقيت السلطة في دمشق السلطة الوحيدة التي وضعت إطاراً تمثيلاً للبلاد بأسرها، عبر دستور 1973 ومن بعده دستور 2012، وترسانة القوانين التي راكمتها عبر عقود كقانون الإدارة المحلية، وقانون الجمعيات والمؤسسات (ما زال مطبقاً منذ العام 1959)، وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات الصادر في العام 2014، وآخرها قانون الإعلام في العام 2024. إذ وفرت المنظومة القانونية بيد الحكومة المركزية، عمليات تمثيل رسمية على المستوى الوطني، عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وعلى المستوى المحلي، عبر انتخابات الإدارة المحلية—والتي وازبطت على إجراءاتها حتى في المحافظات التي كانت خارج سيطرتها، كالرقة والحسكة وإدلب خلال فترة النزاع. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة المركزية على أدوات تمثيل غير تقليدية ضمن الحزب والأمن والمنظمات غير الحكومية قبل الحرب، وأضافت لها الميليشيات غير النظامية خلال فترة النزاع.

#### 1.3. مؤسسات التمثيل التقليدي

خلال حكم الأسد، مر التمثيل في المؤسسات التقليدية (مجلس الشعب، والمجالس المحلية) عبر عملية انتخابات لم تتغير بشكل كبير وتكرست أخيراً في القانون رقم 5 الصادر في العام 2014 والمعدل في العام 2016، في حين حكمت انتخابات غرف التجارة والصناعة والنفقات قوانينها الخاصة رغم أنها في الأصل من المفترض أن تكون مؤسسات مدنية مستقلة.

أولى المنظومات الرسمية هو مجلس الشعب، والذي تبدل اسمه من مجلس النواب، إلى مجلس الشعب، بعد العام 1969، على أساس أن النيابة تعني طبقة حاكمة تمثل المحليات، في حين أن مجلس الشعب يعني كل الشعب ممثلاً بشكل قطاعي—عمال وفلاحين—بدون حوامل مكانية، تكريساً للانقلاب على الأنظمة الليبرالية التي كانت القوى الاشتراكية في سوريا تعاديه. جاءت التسمية وقتها لتحل محل سلطة الأعيان المحليين وتضع التمثيل القطاعي للشعب كمحدد أساسي لتمثيل المجتمع. ولأن المجلس لم يعد مجلساً لنواب الشعب ولكن لتقاسم السلطة بين حافظ الأسد وصالح جديد من خلال بتعيين الموالين لهم ممثلين عن الشعب.

لاحقاً، لم يحدد دستور 2012 عدد أعضاء مجلس الشعب، لكنه استمر في تثبيت كوتا الفلاحين والعمال، والتي اشترط فيها أن لا تقل عن 50%، تاركاً للقانون تحديد النظام الانتخابي وعدد الدوائر وتعريف الفلاحين والعمال.<sup>13</sup> أما التمثيل على المستوى المحلي، فتطرق إليه الدستور السابق في المادتين 130، و131 مؤكداً على تطبيق مبدأ لا مركزية السلطات والمسؤوليات في تنظيم وحدات الإدارة المحلية، تاركاً للقانون علاقة هذه الوحدات بالسلطة المركزية واختصاصاتها وإيراداتها المالية والرقابة على أعمالها، وفتحاً المجال لتعيين أو انتخاب رؤسائها، وكذلك اختصاصاتهم واختصاصات رؤساء المصالح فيه، مقتصرراً الحاجة إلى انتخابات إلى مجالس الإدارة المحلية في المحافظات، دون رؤساء السلطة المحلية الفعليين—المحافظين—ودون التطرق إلى علاقة المحافظين مع باقي أجهزة الدولة وآلية اختيارهم التي بقيت حكرراً على رئيس الجمهورية. أما انتخاب

<sup>13</sup> دستور سوريا 2012، المواد 60-61

الرئيس، فكان يتم بشكل مباشر من الشعب، بالاستناد إلى اعتبار سوريا دائرة واحدة، بما في ذلك المتواجدين خارج البلاد، على أن يحظى المرشح حينها بتأييد 35 عضواً (من أصل 250 الحجم السابق لمجلس الشعب) وقبوله من المحكمة الدستورية.

### 1.1.3. مجلس الشعب

في انتخابات مجلس الشعب، قسمت البلاد وفق قانون الانتخاب إلى خمس عشرة دائرة بواقع دائرة لكل محافظة، مع تقسيم حلب إلى دائرتين، واحدة للمدينة وأخرى لمناطق حلب (ريف حلب بما في ذلك منبج والباب وأعزاز وغيرها). ترك القانون لرئيس الجمهورية تحديد عدد مقاعد كل دائرة، غير أن عدد الدوائر كان منذ العام 1973، العام الذي تم فيه تعيين أعضاء مجلس الشعب مباشرة من الرئيس وفق المرسوم رقم 1093 للعام 1973، هو 15 دائرة بحيث تكون المحافظة هي الدائرة الانتخابية. بلغ حتى العام 2024 عدد أعضاء مجلس الشعب 250 عضواً يمثلون 15 دائرة، وهو العدد الذي ثبت لفترة طويلة بعد العام 1990. يبين الجدول رقم 1 حجم الدوائر الخمس عشرة.

وعلى الرغم من تحديد عدد المقاعد الكلي في القانون، إلا أنه لم يحدد عدد مقاعد كل محافظة تاركة لرئيس الجمهورية اتخاذ القرار بذلك. ولم ينسجم عدد المقاعد المخصصة للمحافظات مع عدد السكان. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد سكان الرقة 944 ألف نسمة وكان لها 8 مقاعد، في حين يبلغ عدد سكان طرطوس حوالي 800 ألف نسمة، وكان لها 13 مقعداً. أما القنيطرة فلها خمسة ممثلون وعدد سكانها 90 ألفاً، بمقابل 6 ممثلين للسويداء والتي يبلغ عدد سكانها 370 ألفاً.<sup>14</sup>

| الدائرة   | عدد المقاعد | عدد السكان بحسب العام 2011 |
|-----------|-------------|----------------------------|
| دمشق      | 29          | 1,754,000                  |
| ريف دمشق  | 19          | 2,836,000                  |
| مدينة حلب | 20          | 2,132,100                  |
| مناطق حلب | 32          | 2,735,900                  |
| حمص       | 23          | 1,803,000                  |
| حماة      | 22          | 1,628,000                  |
| إدلب      | 18          | 1,512,000                  |
| اللاذقية  | 17          | 1,008,000                  |
| طرطوس     | 13          | 797,000                    |
| الرقة     | 8           | 944,000                    |
| دير الزور | 14          | 1,239,000                  |
| الحسكة    | 14          | 1,512,000                  |
| درعا      | 10          | 1,027,000                  |
| السويداء  | 6           | 370,000                    |
| القنيطرة  | 5           | 90,000                     |

الجدول 1: حجم الدوائر بحسب عدد السكان

<sup>14</sup> جميع هذه الأرقام تعود للعام 2011، في آخر إحصاء رسمي موثوق إلى درجة مقبولة لعدد السكان المسجلين في كل محافظة.

كانت الانتخابات تجري وفق نظام الكتلة،<sup>15</sup> والذي يسمح للناخب باختيار عدد مرشحين يتساوى مع عدد المقاعد. يساعد هذا النظام الأحزاب الكبيرة—حزب البعث في هذه الحالة. كما يسمح هذا النظام بتمثيل الأحزاب الصغيرة المتحالفة مع حزب البعث. عملياً، لن تتمكن الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد في البرلمان إلا وفق النظام النسبي، أو في حال نظام الكتلة (النظام الأكثر شيوعاً بالنسبة) من خلال تحالفها مع الأحزاب القوية—حزب البعث في هذه الحالة.

كما ذكرنا، حافظت السلطة على ترسيم واحد للدوائر بحيث تكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة، باستثناء حلب، والتي قسمت إلى دائرتين، ربما لزيادة التحكم بالنتائج، في ظل محافظة تمثل الحجم الأكبر من الناخبين، وحماية للنخب المدنية المتحالفة مع السلطة من طغيان صوت الناخب الريفي. مرة أخرى، يساعد حجم الدائرة الكبير الأحزاب الكبيرة والمنتشرة جغرافياً، كحزب البعث، ويجعل الأحزاب الأخرى، غير قادرة على الوصول إلى البرلمان إلا عبر تحالفها معه.

حدد القانون كوتا واحدة هي كوتا الفلاحين والعمال، تاركاً للتعليمات التنفيذية تعريف كل منهما. مع ذلك، يتضح من شكل مجلس الشعب حينها، وجود كوتا غير معلنة مرتبطة بالتركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. فعلى سبيل المثال، حظيت المحافظات ذات الوجود المسيحي، بمقعد إلى ثلاث مقاعد، بحيث لا تتجاوز نسبة المسيحيين في المجلس حوالي 3-4 %، ولا تتجاوز نسبة النساء 11-13 %. كما تحددت الكوتا أيضاً بحسب التركيبة الاجتماعية والسكانية للمحافظة. على سبيل المثال، وفي المحافظات ذات التركيبة العائلية، كدرعا والسويداء، وإدلب، كان يتم تمثيل العوائل الكبيرة فيها، كعائلة الأطرش في السويداء وعائلة الحريري في درعا، وعائلة القربي في إدلب. في حين غلبت، دون أن تنحصر، التركيبة الطائفية على تمثيل حمص وحماة واللاذقية وطرطوس، والعشائرية على محافظات الرقة ودير الزور، ورجال الأعمال الأساسيين في دمشق وحلب. ضمنت مثل هذه الكوتات غير المعلنة، ولاء التركيبات الاجتماعية الأساسية في كل محافظة من المحافظات. إضافة إلى ذلك، عملت السلطة السابقة على تقاطعات الكوتا لضمان التمثيل الذي تحتاجه، على سبيل المثال منح مقعد لامرأة مسيحية، يحقق بذلك نصابين له: نساء وأقليات.

أدى شكل التمثيل هذا في البرلمان السابق إلى حصره بثلاث مجموعات هي حزب البعث العربي الاشتراكي والذي كان يحصل غالباً على نسبة الثلثين (في الانتخابات الأخيرة في زمن النظام السابق، حصل الحزب على 168 مقعداً بواقع 67 %) في حين حصل حلفاؤه في قائمة الوحدة الوطنية (التي ورثت تركيبة الجبهة الوطنية التقدمية) على حوالي 15 مقعداً بواقع 6 %، والمستقلون المتحالون مع الحزب على باقي المقاعد أي حوالي 25 %. وكانت السلطة النظام السابق تترك المقاعد المفتوحة للمستقلين والتي لم يشغلها ممثلو أحزاب قائمة الوحدة الوطنية، بحسب شبكة المصالح التي قام ببنائها. على سبيل المثال في انتخابات العام 2020 ترك نحو 45 % (13 من أصل 29) مقعداً شاغراً في دمشق و 40 % (8 من أصل 20) في مدينة حلب، تاركة لطبقة رجال الأعمال شكلاً من أشكال التنافس فيما بينها، في محاولة لكشف وزن كل تحالف محلي من تحالفات النخب، وإفساحاً للمجال لطبقة حليفة مؤثرة—وربما بدرجة أقل، لدفعها إلى إنفاق كم كبير من الأموال التي تحرك السوق. في المقابل، بقيت 11 بالمئة فقط من المقاعد في إدلب مفتوحة (2 من أصل 18)، و 3 في درعا

<sup>15</sup> نظام الكتلة (block vote system) هو نظام انتخابي يمثل فيه كل دائرة انتخابية عدد من المنتخبين يتناسب مع حجم الدائرة، ويحق لكل ناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة. يقوم الناخب باستخدام بطاقة انتخابية جاهزة لأحد الأحزاب أو يستطيع أن يكتب فيها من يشاء من أسماء المرشحين زيادة أو نقصاناً طالما لم يتجاوز العدد الكلي من المقاعد المخصصة للدائرة. يحصل المرشحون الأفراد الذين نالوا أكبر عدد من الأصوات على المقاعد بغض النظر عن أي كتلة حزبية أو سياسية ينتمون إليها. وهو بذلك يتميز عن نظام الكتلة الحزبية (party block vote system) الذي يفرض على الناخبين التصويت لكتلة حزبية مشكلة من عدد من المرشحين دون أن يكون لدى الناخبين القدرة على تعديل الأسماء في الكتلة، وتحتل فيها الكتل ذات الأغلبية على المقاعد. لمزيد من التفاصيل راجع: يوسف، عماد وآخرون، محررون (٢٠١٤). المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

من أصل 10 مقاعد. ولم تكن المعايير التي توجه القرارات بشأن عدد المقاعد التي تركت مفتوحة متاحة للجمهور. إضافة إلى ذلك، سعت السلطة السابقة إلى توفير إطار تمثيل قطاعي عبر تمثيل النقابات والاتحادات، كنقيب المحامين ورئيس اتحاد العمال، وسواهم من القيادات النقابية. في الدور التشريعي الرابع.

### 2.1.3. المجالس المحلية

على المستوى المحلي، شهدت الانتخابات مسارات مشابهة لتلك التي كانت تحدث على المستوى البرلماني. إذ بلغ عدد الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات 100 دائرة مقسمة كما يلي: في محافظة دمشق 5 دوائر، و11 في محافظة ريف دمشق، و11 في محافظة حلب، و25 دائرة انتخابية في محافظة حمص، و9 في محافظة حماة، و7 في محافظة إدلب، و5 دوائر في اللاذقية، و7 في طرطوس، و3 في دير الزور، و6 في الحسكة، و4 لمحافظة الرقة، و6 لمحافظة درعا، و4 للسويداء، وواحدة في محافظة القنيطرة. كما كانت الانتخابات تخضع لنظام القوائم المفتوحة—نظام الكتلة المتبع في انتخابات مجلس الشعب (انظر أعلاه).

لم تختلف معطيات التمثيل في الانتخابات المحلية عنها في الانتخابات البرلمانية، باستثناء زيادة واضحة لقوائم حزب البعث، حيث حصل في انتخابات العام 2023 على نسبة 79%، تاركاً نسبة 6.7% لصالح أحزاب قائمة الوحدة الوطنية، والتي حافظت على نفس النسبة التي تحصل عليها في انتخابات البرلمان، في حين تقلصت نسبة المستقلين إلى 13.3% بما في ذلك الأحزاب خارج القوائم.

ارتبط حجم الدوائر بمقدار ثقة السلطة بمجتمعات المنطقة ومستوى ولائها. فمِنج مثلاً، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 600 ألف نسمة بحسب موقع مجلس محافظة حلب، فيها قرابة نصف عدد سكان طرطوس، وتزيدها مساحة، لها مقعد واحد في مجلس محافظة حلب بينما تمثل مدينة طرطوس بـ 50 عضو مجلس محافظة.

أما الكوتا فكانت تحتفظ بنفس الآليات. فالكوتا المعلنة للفلاحين والعمال كانت ثابتة عند 50%، كما احتفظت كوتا النساء غير المعلنة بنسبة مشابهة (12% في انتخابات 2024)، في حين هبطت إلى مستويات منخفضة جداً لا تتعدى 3% في مجالس الوحدات الإدارية دون مستوى المحافظة، ربما لأسباب مرتبطة قرب المجالس المحلية من المجتمع، ورغبة بعدم الدخول بمواجهة مع طبيعة المجتمع المحافظة في كثير من مناطق القطر.

## 2.3. أهداف النظام السابق من النظام الانتخابي المعمول به تحت سلطته

هدفت سلطة الأسد من النظام الانتخابي تحقيق ما يلي:

#### • الشرعنة:

كانت تعتبر السلطة البعثية في سوريا الانتخابات أداة شرعنة أساسية لها، ملتزمة بإجرائها بغض النظر عن الظرف السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي منذ تسلم حافظ الأسد السلطة في العام 1970، مع تأجيلات محدودة. فقد أجرى الأسد الأب الانتخابات في العام 1982، رغم انتشار

العنف في البلاد، ورغم اهتزاز أركان حكمه آنذاك بفعل الصدام مع الإخوان المسلمين. كما استمر الأسد الابن بعقد الانتخابات طوال فترة النزاع منذ العام 2011، حيث أجريت 4 انتخابات برلمانية في الأعوام 2012، 2016، 2020، و2024، انتخابات رئاسية في العامين 2014 و2021، ومحلية في الأعوام 2012، 2018،<sup>16</sup> 2022. يهدف هذا إلى أولاً إظهار شرعية السلطة الحاكمة، وثانياً، إرسال رسالة مفادها أن السلطة في دمشق تقبض على الحكم، وقادرة على إدارة الدفة دون خلل، وفي كلا الحالتين تبدو الرسالة موجهة إلى الخارج أكثر منها إلى الداخل.

#### • بناء شبكات ولاء مع قادة مجتمعيين

تحديداً في المحافظات ذات الإطار العائلي أو العشائري، والتحالف مع المؤسسة الدينية، والتي غالباً ما يكون لممثل منها حضور في مجلس الشعب. كما تعمل على بناء شبكات مصالح مع رجال أعمال دمشق وحلب تحديداً. كما توفر هذه المناصب، مساحة تمنح السلطة من خلالها بعض الامتيازات لشخصيات تواليها، وتتخالف معها، سواء اقتصادياً أم اجتماعياً.

#### • إرضاء الأحزاب السياسية

إرضاء الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث، لضمان ولائها واستمرارها بالعمل وفق رؤاه.

#### • تحقيق الاستقرار الاجتماعي

عبر تشميل كبير للطوائف والمذاهب والشرائح الاجتماعية. يستثنى من هذا التشميل بشكل واضح الكرد.

#### • قياس المزاج العام

قياس المزاج العام لجهة نسبة المشاركة. بالطبع، لا يبدو أن ضالة نسبة المشاركة كانت تزعج سلطة الأسد، كونها أولاً قادرة على إعلان النسبة التي تراها مناسبة، الأمر المهم أمام المجتمع على أنه يأس المجتمع من التغيير وهو ما لم يكن يقلق السلطة.

#### • لعب دور ضابط الايقاع

لعب دور ضابط الايقاع بين القوى والمصالح المجتمعية المتفرقة لكي يبقى المركز هو نقطة التوازن ويعزز بذلك دوره المركزي.

وبشكل غير معلن وواضح كان النظام يرسل رسائل مبطنة لاستعداده على التفاوض السياسي مع معارضيه. ففي الانتخابات الرئاسية مثلاً كانت الأرقام المعلنة—التي لا تعكس أي حقائق عن إرادة الشعب—كان النظام يرتب الأرقام بحيث ظهرت نسبة عدم المصوتين + نسبة المصوتين بلا مقارنة بفارق بسيط نسبة 25% في انتخابات 2014 بينما تراجعت في انتخابات 2021 إلى 20%. في عام 2014 كان النظام يواجه أكبر تحد عسكري وسياسي وكان يرسل بشكل ضمني استعداده لتنازل سياسي أكبر من مما بات عليه بعد أن استرجع الكثير من المناطق تحت سيطرته في الانتخابات اللاحقة.

<sup>16</sup> مع تأجيل طفيف لانتخابات المجالس المحلية من 2016 لعام 2018. وهو الاستثناء الأكبر لانتظام الانتخابات في مواعيدها المحددة.

### 3.3. مؤسسات التمثيل غير التقليدية

إضافة إلى أدوات النظام السابق في التمثيل السياسي والمجتمعي ضمن المؤسسات التقليدية (مجلس شعب، مجالس محلية)، تعمل السلطة على "هندسة التمثيل" في المؤسسات الحزبية، والحكومة، والجيش، والأمن. على سبيل المثال، كانت الوزارات عموماً تضم وزيراً مسيحياً، وربما كان سريانياً (دنحو داود مثلاً). و عادة ما كانت تضم الحكومة، إضافة إلى المستقلين، ممثلاً عن عدد من أحزاب الجبهة، والذين يتولون إما وزارات بلا حقائب أو وزارات غير سيادية. كما شغلت النساء وزارة واحدة أو اثنتين (آخر وزارة كنّ ثلاث). كما سعت السلطة السابقة إلى وجود وزراء من غالبية المحافظات. غير أن الطابع الظاهر هو الطابع التقني (تكنوقراط) وليس التمثيل الاجتماعي أو حتى السياسي.

وفي الغالب ينطبق على قيادات حزب البعث، ما ينطبق على الحكومة، من حيث التمثيل. إذ غلب على تشكيلة القيادة المركزية لحزب البعث الطابع التقني—تمثيل قطاعي— علماً أن الأمين المساعد جاء غالباً من خلفية سنية، والغالبية من الرجال، مع وجود امرأة في آخر تشكيلتين. كما تواجد غالباً شخصيات من الأقليات الطائفية.

يبدو الأمر معقداً إلى درجة أكبر في المنظومة الأمنية والجيش. فرغم وجود تمثيل واسع لفئات مجتمعية في صفوف الضباط إلا أن القرار لم يكن بيد أصحاب المناصب. ولا بد من دراسة معمقة أكثر لدور المنظومة الأمنية والجيش في احتواء الولاءات المجتمعية. علماً بأن الجاليات والمنظومة الأمنية شهدتا تعديلات كبيرة عبر سنوات حكم حافظ الأسد وابنه بشار الأسد وأن أغلب الدراسات التي تناولت تركيبة الولاءات المجتمعية في تلك المنظومتين لم تلاحظ التغييرات المتلاحقة لبنية القيادات العسكرية واستمرت في الغالب باسقاط تصورات غير مبنية على دراسة مطولة من فترات سابقة على فترات لاحقة وبالعكس.

وبالمجمل فإن ما يميز منظومة التمثيل غير التقليدية في ظل حكومات البعث هو ما يلي:

- تدوير المناصب بشكل دوري بحيث لا يسمح لأي من النخب المعينة ببناء ولايات شخصية دائمة لها في موقع عملها. ويبقى دورها التمثيلي في إطار شخصها وليس في إطار الحوامل الاجتماعية والسياسية التي يمكن لها أن تبنيها.
- تدوير التعيينات بين ممثلين عن كتل مجتمعية مختلفة بحيث تبقى النخب في حالة تنافس دائمة فيما بينها لإرضاء المركز.
- عدم إعطاء أولوية لأي مكون مجتمعي في منطقة ما على المكونات الأخرى. فإذا أعطيت قبيلة ما منصباً في الحزب أعطيت لقبيلة أخرى مناصب في المجالس المحلية أو في مجلس الشعب أو الأمن أو الحزب. وفي الغالب يتم إرضاء الزعامات التقليدية بمناصب فخرية—مجلس الشعب ومجالس الوحدات الإدارية. بينما يتم إرضاء منافسيها المحليين من مجموعات أضعف اجتماعياً بمناصب ذات صلاحيات تنفيذية أوسع.
- لا يمكن رسم خريطة الولاءات الاجتماعية ضمن مؤسسة واحدة—الجيش أو الأمن— بل يجب النظر إلى الطيف الواسع من المؤسسات المحلية والوطنية التي استخدمها النظام لاستيعاب النخب المجتمعية المتنوعة. فبعضها أعطي أدوار في مؤسسات حكومية وبعضها الآخر تم استقطابه في مؤسسات غير

حكومية كالنقابات وغرف التجارة والصناعة والسياحة. ويمكن حتى النظر إلى رخص تسجيل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية كألية إضافية ظهرت بشكل إضافي في عهد بشار الأسد.

ورغم عدم السماح ببناء تحالفات مجتمعية واسعة من خلال ضرب النخب المحلية ببعضها البعض ووضعها في موضع التنافس على التعيينات والمناصب إلا أن النظام كان واع لاحتمالات تكتلات أخلاقية أو أيديولوجية كبرى—برجوازيات المدن المحافظة والتحالفات العشائرية وفي عهد بشار الأسد طبقة القطاع الخاص الليبرالية بل وحتى كتلة البعث ذاتها. فكانت التوازنات المحلية بين النخب تعكس أيضاً توازنات أكبر على المستوى الأيديولوجي للكتل الكبرى في المجتمع السوري.

## 4. خلاصة

تقدم الورقة إطاراً نظرياً لفهم كيفية استخدام الأنظمة غير الديمقراطية للانتخابات كأداة لتحقيق أهدافها. ففي هذه الأنظمة، تُجرى الانتخابات بشكل أساسي للحفاظ على واجهة الديمقراطية وإضفاء شرعية على الحكومات الاستبدادية. وضحنا أيضاً كيف يمكن للانتخابات أن تُستخدم كوسيلة للتحكم بالمعارضة، وتمنع ظهور تحديات جدية للنظام من خلال توزيع الحصص السياسية بما يتناسب مع مصالح الطبقة الحاكمة.

استعرضت الورقة بشكل خاص المؤسسات التقليدية وغير التقليدية التي اعتمدها النظام السابق للسيطرة على الحياة السياسية. فشملت المؤسسات الانتخابية التقليدية كل من المجالس المنتخبة مثل مجلس الشعب والمجالس المحلية، بالإضافة إلى غرف التجارة والنفقات المهنية. وفي هذه الأطر، تحكم نظام الأسد بشكل مطلق في نتائج الانتخابات، سواء من خلال التلاعب المباشر بالأصوات أو السيطرة على اللجان الانتخابية. كما توضح الورقة أن الهدف من هذه الانتخابات هو بناء شبكة من المحسوبيات، وضمان ولاء الشخصيات المؤثرة في المجتمع، مثل رجال الأعمال وزعماء العشائر.

أما المؤسسات غير التقليدية، فشملت تعيينات في المناصب الحكومية والعسكرية والمدنية، وكذلك في منظمات المجتمع المدني التي سيطرت عليها سلطة الأسد. والتي بذات الوقت حاولت من خلال هذه المؤسسات تأمين تمثيل المجموعات الإثنية والبنى الاجتماعية مثل العشائر والعوائل والطوائف، بما يضمن ولاء القيادات والوجهاء لهذه الفئات وضمان الموازنة بينها وإبقائها في حالة تنافسية لا تسمح ببناء كتل سياسية واجتماعية حرجة تمكنها من منافسة مركز السلطة مستقبلاً.

تري الورقة أن السلطة السورية البائدة استخدمت النظام الانتخابي لتحقيق عدة أهداف، أهمها الشرعنة الداخلية والخارجية. فالانتخابات هي وسيلة للسلطة لإظهار نفسها كحكومة شرعية وقادرة على إدارة البلاد وفرض إدارتها رغم التحديات ورغم الصراع الذي استمر قرابة 15 عاماً. كما استخدمتها لبناء شبكات ولاء مع القادة المحليين وزعماء العشائر ورجال الأعمال، وضمان ولاء هؤلاء من خلال منحهم امتيازات معينة، واستيعاب الأحزاب المنافسة من جهة، وإقصاء المعارضة لها من جهة أخرى، إضافة إلى استخدامها كمستشعر للمزاج العام، واستشكاف التهديدات الكامنة.

### من الناحية السياسية يمكننا استخلاص ما يلي:

- لا يمكن التعامل مع قضية التمثيل في البلاد دون إعادة النظر بمؤسسات وأدوات التمثيل التقليدية وغير التقليدية معاً. فعملية الإصلاح التي يمكن أن ترافق أي حل مستقبلي، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن هناك قسماً مهماً من التمثيل تم في مؤسسات خارج مؤسسات التمثيل التقليدية، أو عبر أدوات غير تقليدية كالكويتا غير المعلنة. بالتالي، يجب التعامل مع أشكال التمثيل هذه بواقعية، كي لا يتم إعادة إنتاج جذور النزاع، مثل الإقصاء والتهميش وغيرها. بنفس الوقت، لا يمكن التعامل مع أطر التمثيل المعيارية أو الانتخابية وكأنها وحدها قادرة على إيجاد تمثيل واسع للمجتمع، إذ ستضطر النخب المتفاوضة مستقبلاً على إيجاد حلول سياقية لقضايا التمثيل المعقدة.

- إن أردنا الانتقال لمستقبل مستقر في سوريا، لابد من القطيعة التامة مع الأشكال التمثيلية التي كانت معتمدة من قبل نظام الأسد، والتي لم تقم سوى على الإقصاء ( كما حدث مع الكرد) وعلى التمثيل الشكلي للأقليات والنساء. ويشمل كذلك الأمر الإبتعاد عن المحاصصة السورية ونموذج الكوتا غير المعلنة واستبداله بنظام انتخابي شفاف يضمن التمثيل السياسي والاجتماعي على حد سواء.
- للانتقال من حالة الشرعية الثورية إلى شرعية انتخابية وقانونية نحتاج أولاً معالجة جذور فقدان الثقة بالتمثيل، والثقة بين الشعب والسلطة، وهذا يتعدى تعديل القوانين السابقة، بل يشمل تعديلات تفصيلية جوهرية لضمان عدالة التمثيل الجغرافي والسكاني والتعويض للمناطق التي تعرضت للتهميش على مدار عقود حكم الأسد. وهذا يتطلب مراجعة واسعة للنظام الانتخابي. فتصميم النظم الانتخابية لا يمكن أن يختزل بمجموعة من القواعد تفرضها السلطة على المجتمع وتحتاج حوار مجتمعي واسع.
- نحتاج اعتماد حلول جذرية وسياقية بذات الوقت، تستوعب تباين بنى التمثيل المحلي الناشئة خلال سنوات الحرب وتضمن تمثيل السوريين في الخارج والداخل، وذلك لمنع إعادة خلق مركزية شديدة تلغي خصوصية وحقوق المحليات والأطراف من جهة، وضمان آليات تسمح ببناء كتل سياسية ومجتمعية حرجة تستطيع أن تولد تمثيل سياسي وازن وحقيقي ينقل البلاد من حالة الديكتاتورية إلى حالة التعددية الحزبية الفاعلة والقادرة على إدارة التفاوضات المجتمعية الكبرى لمرحلة ما بعد الأسد.